دور السياسة الضريبة في تمويل التنمية الإجتماعية المستدامة في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠١٤)

The Role of the Financing Policy for Sustainable Social Development in Iraq for the Period (2014-2016)

الباحث: أ.م.د حمزة فائق وهيب **الباحث: ياسمين وليد إبراهيم**

جامعة بغداد /المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص :-

إن وضع آلية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستوجب تحليلاً لمؤشرات التنمية المستدامة وهذا ما يهدف إليه هذا البحث إذ تم عرض وتحليل جانب الرعاية الإجتماعية وابراز دور الضرائب المهم مع التركيز على بعد التنمية المستدامة الإجتماعية للوقوف على مقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها وتحديد مستوى التقدم، تستنتج الباحثة ضعف التخصيصات المالية لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية وبما لا ينسجم مع ضخامة اعداد من تنطبق عليه الشروط والضوابط ،وتوصي الباحثة ضرورة مشاركة جميع فئات المجتمع ما بين القطاع العام والخاص من حيث الأهداف والبرامج وفقاً لإحتياجات المجتمع الحقيقية ورسم السياسة الضريبية من أجل تفعيل دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية وتعزيز فرص العدالة الإجتماعية.

Abstract:

he development of a future mechanism for sustainable development in Iraq to meet the current and future challenges requires an analysis of the indicators of sustainable development. This research aims at presenting and analyzing the social care aspect and highlighting the important role of taxes with a focus on social sustainable development to determine the extent and direction of changes. Level of progress, the researcher concludes the weakness of the financial allocations to the Ministry of Labor and Social Affairs and in line with the large number of people who apply the conditions and controls, and recommends the researcher the necessity of participation of all segments of society between the public and private sector In terms of objectives and programs in accordance with the real needs of society and the formulation of tax policy in order to activate the role of tax policy in achieving development and enhancing opportunities for social justice.

المقدمة:

لقد حظيت التنمية المستدامة بإهتمام كبير من قبل الباحثين، لأنها تمثل مفهوماً تنموياً شاملاً وبديلا يضم ثلاثة أبعاد رئيسية ،ولتحقيق هذا المفهوم والوصول إلى مستقبل مستدام على أرض الواقع والخروج من دائرة التخلف بشكل نهائي يتطلب الإستغلال الأمثل للسياسة المالية من خلال ترشيد وتفعيل أدوات السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الضريبية بشكل خاص بما يتماشى وأبعاد هذه التنمية، على اعتبار الأدوار الأساسية التي تلعبها هذه السياسة في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، ابتداءً بدورها المالي والاقتصادي، كونها أهم مصدر لتمويل الخزينة العامة ، وأداة لتحقيق النمو الاقتصادي و التصدي للأزمات الاقتصادية كالتضخم و الكساد، مروراً بمساهمتها الفعالة في التوزيع العادل للدخول وتحقيق

العدالة الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة، وصولا إلى دورها في الحد من التلوث وحماية البيئة، وعليه قد تحتل الضرائب مكانة متميزة وأهمية كبيرة في التشريعات المالية لما لها من نتائج ايجابية لا يستهان بها في دعم الموازنة العامة باعتبارها إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية للدولة.

المحور الأول – منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً– مشكلة البحث:

العراق يبرز مظهر الحاجة المتزايدة الى التنمية المستدامة بشكل واضح نظراً لحجم المخاطر المستقبلية التي يواجها العراق متمثلة في المشاكل الإجتماعية والتي تعرف بهبوط مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة فضلاً عن ذلك تدهور الأوضاع الأمنية والتي تستنزف معظم جهد وموارد الدولة، وقد ارتبط مفهوم الضريبة بحقوق المواطنة والمصلحة العامة في التاريخ السياسي الحديث ، فحيثما وجدت أنظمة ديمقراطية تحترم الإنسان والقانون وجدت الضريبة لخدمة الحقوق والواجبات للفرد والمجتمع ، ويمكن القول بان التنمية المستدامة تعد واحدة من ابرز التحديات التي يواجهه العراق من خلال امكانية تطبيقها بالشكل الملائم الذي يسهم وبشكل واضح في تحقيق التقدم والإزدهار والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن صياغة مشكلة البحث بصيغة سؤال كيف تساهم السياسة الضريبية في تمويل نفقات الدولة لجميع القطاعات كالصحة والتعليم والخدمات الأخرى ورفع مستوى البنى التحتية وتدعيمها و تحسين برامج الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين وتوفير فرص العمل ومعالجة أزمة البطالة ؟.

ثانياً – أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال تفعيل دور السياسة الضريبية في الحياة الإقتصادية والإجتماعية في العراق، فكلما كانت هذه السياسة فعالة كلما تحسنت المردودية المالية للضرائب بما يمكن من تمويل العملية التنموية بعيداً عن هيمنة الإيرادات البترولية، و إيجاد موارد بديلة لكون الضرائب احد أهم أدوات السياسة المالية للدولة، تستخدمها في التأثير على عوامل الانتاج، والدخل والادخار والاستثمار.

ثالثاً– هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان دور الضرائب المهم مع التركيز على تمويل التنمية الإجتماعية المستدامة.

رابعاً – فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية إنَّ الأموال المستحصلة من الضرائب في تمويل التنمية الاجتماعية المستدامة تعتبر غير فعالة بصورة عامة، إضافةً إلى عدم مساهمة السياسة الضريبية بشكل فعال في تحسين برامج الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتوفير فرص العمل ومعالجة أزمة البطالة بصورة خاصة

خامساً–منهج البحث:

إعتمد البحث المنهج الوصفي الذي تناول الجانب النظري من الضريبة والتنمية المستدامة، كما اعتمد المنهج التحليلي والاستنباطي وذلك باستخدام بعض المؤشرات والأهمية النسبية للوقوف على أهمية ودور الضرائب في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دورها التمويلي وتأثيرها على كل من الادخار والاستهلاك والإنتاج والاستثمار.

سادساً –مصادر المعلومات :

تم الإعتماد على مجموعة من المصادر العربية والأجنبية ، وإصدارات ومنشورات المنظمات والهيئات الدولية ، والزيارات الميدانية للهيئة العامة للضرائب ووزارة المالية ووزارة التخطيط– الجهاز المركزي للإحصاء .

سابعاً– الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

الحدود الزمانية : ٢٠١٤– ٢٠١٦

الحدود المكانية : – وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ،دائرة الحسابات القومية

– وزارة المالية–الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والرقابة

ثامناً – دراسات سابقة :

عفيف،عبد الحميد،"**فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة٢٠٠١ – ٢٠١٢** "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص :الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، الجزائر ، ٢٠١٣– ٢٠١٤م تتمحور مشكلة البحث في مامدى فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التمنية المستدامة في الجزائر ، يهدف البحث الى تقييم السياسة الضريبية في الجزائر ومعرفة فعاليتها في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة ،نتائج البحث تساهم السياسة الضريبية في تحقيق أبعاد التنمية المستديمة أنها تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الاعباء العامة للدولة فهي تلعب دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات كالتضخم والكساد إضافة الى مساهمتها في التوزيع العادل للدخول والثروات ورفع القدرة الشرائية وحماية البيئة والحد من التلوث.

المحور الثاني/ الإطار النظري للسياسة الضريبية والتنمية المستدامة الإجتماعية

أولاً– السياسة الضريبية ومرتكزاتها :

يقصد بالسياسة الضريبية إنها : " مجموعة من البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة ، لإحداث أثار إقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة ،وتجنب أية أثار غير مرغوب فيها لأجل تحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية "(الحجازي ،١٩٩٨ :١٤٥)،وهناك من يرى أن السياسة الضريبية تعني مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم تحصيل الضريبة بقصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الإقتصادي والإجتماعي حسب التوجهات العامة للإقتصاد من جهة ثانية (قدي ، ٢٠٠٥ :١٣٩)، تساهم السياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ولذلك فهي تتسم بأنها :(حجازي ،٢٠٠١ :٨)

١– مجموعة متسعة ومتكاملة ومترابطة من البرامج.

٢– تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بغرض تشجيعها.

٣- جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهدافها، من هنا يمكن القول أن السياسة الضريبية تعتبر مرآة عاكسة لدور الدولة.

ثانياً -أهداف السياسة الضريبة

من خلال إستعمال السياسة الضريبية ، تتمكن الدولة من تحقيق أغراض مالية ، إقتصادية وإجتماعية، حيث نجد السياسة الضريبية تحقق أهداف النمو والاستقرار الإقتصادي والعدالة التوزيعية للمجتمعات (حجازي ، ٢٠٠١: ١٩).

1.**الهدف المالي** : تُعَدّ الإيرادات المالية عصب الحياة الذي يجعل الدولة بجميع مؤسساتها تقوم بممارسة أعمالها والتي تقدم للأفراد في المجتمع ، حيث تُساهم الإيرادات الضريبية في موازنة الدولة مساهمة فعالة لا يستهان بها ، مما يجعل الدول مهتمة بتلك الإيرادات الضريبية ومحاولة توظيفها لخدمة السياسة الإقتصادية ، وبذلك تعتبر الحصيلة الضريبية مورد مالي غني عنه لمواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الدولة (مسيمي ، ٢٠٠٦ : ٨٦-٨٧)2.2.

2.الهدف الإجتماعي: تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق العديد من الأهداف الإجتماعية وخصوصاً بعد ظهور مفهوم العدالة الإجتماعية، وبروز الإتجاهات الحديثة لتوزيع عادل والحد من إستغلال الطبقات العاملة إضافةً إلى ظهور مفاهيم توزيع العبء الضريبي في المجتمع حسب مستوى الدخول (الخطيب وطافش ، ٢٠٠٨ : ٢٤)ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

أ- **إعادة توزيع الدخل بين الأفراد** :- تؤثر السياسة الضريبية على الحصص النسبية من الدخل الوطني الموجهه للشرائح والفئات المختلفة المكونة للمجتمع بغية تقليل الفوارق بينها وتقليص درجة تركز الدخل لدى بعض الفئات، وتعمل كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع لما لها من أهمية في تحقيق الإستقرار الإجتماعي باستخدام السياسة الضريبية التي تلعي دوراً بارزاً في تحسين توزيع الدخل بمراعاة الموازنة بين كفاءة استخدام الموارد من جهة وتحقيق العدالة من جهة ثانية(مراد ،٢٠١١ : ٨٨).

ب- توجيه سياسة النسل في الدول : تلجأ الدول الراغبة بتشجيع سياسة النسل كالدول الأوربية إلى سن قوانين ضريبية تتضمن تخفيض معدلات الضريبة بقصد زيادة عدد سكانها (زغدود ، ٢٠٠٦ : ١٧٧) ، وذلك عن طريق تقسيم الضريبة على الدخول إلى أجزاء متساوية ومعاملة كل جزء بشكل مستقل سواء بالتصاعد أو من حيث الإعفاء، ، وبالمقابل الدول التي ترغب بتحديد النسل تقوم برفع أسعار الضرائب على الدخول والمعدل يزداد بزيادة عدد أفراد الأسرة ، أو لا تعفى قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة كما هو في كل من الهند والصين (الخطيب وشامية ، ٢٠٠٧ :١٥٣).

ت- معالجة أزمة السكن : يمكن إستخدام الضريبة كوسيلة لحل مشكلة السكن من خلال إعفاء رأس المال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب لمدة زمنية محددة مثلاً ، أو أن تسمح بالإستهلاك السريع للأدوات والتجهيزات المستخدمة في قطاع الإسكان (الخطيب وطافش ، ٢٠٠٨ : ٢٥).

ث- الحد من بعض الظواهر والعادات الإجتماعية السيئة أو غير المرغوب بها في المجتمع و محاربتها والحد منها كالخمر والسكائر وبعض السلع الترفيهية ، وفي مثل هذه الحالة تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب عالية على هذا النوع من السلع للحد من إستهلاكها من قبل الأشخاص (أبو نصار ،٢٠١١ : ٦).

3.الهدف الإقتصادي : تتمثل الأهداف الاقتصادية في ما يلي:

أ- **تهدف السياسة الضريبية الوصول إلى حالة استقرار إقتصادي:** الإستقرار لا يقصد به تحقيق الثبات بل تحقيق عدم الاضطراب أو اللاتوازن في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فإن غاية السياسة الاستقرارية في مجتمع ينمو هو تحقيق الاستقرار في معدل النمو وليس العمل على ثبات حجم الدخل القومي.

ويتحقق الاستقرار الاقتصادي باستقرار مستوى الأسعار ومعدل النمو الإقتصادي إضافةً إلى الاستقرار في التوظيف وتتركز فعالية السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على ما يأتي:

- توفر عناصر نوعية ضمن النظام الضريبي تمكن الدولة من تحقيق الزيادة في معدلات الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي بما لا يتجاوز الطاقة الضريبية للمجتمع.

- مدى حساسية النظام الضريبي ومرونته : المقصود بحساسية الضريبة مدى إستجابة حصيلتها للتغيرات الاقتصادية أما مرونة الضريبة فتعرف بمدى إستجابة الحصيلة الضريبية للتغير في معدل الضريبة أو في التنظيم الفني للضريبة(نوري ، ٢٠١٣: ٥٤-٥٥).

ب- العمل على تشجيع **الصناعة المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية:** فقد تلجأ السياسة الضريبية في بعض الدول إلى حماية بعض الصناعات المحلية التي قد لا تكون قادرة على منافسة الصناعات المستوردة عن طريق فرض الضرائب على السلع المستوردة وهذا بدوره يعمل على رفع سعر السلع المستوردة ويؤدي بالتالي إلى خلق ظروف منافسة أفضل للسلع المصنعة محلياً(عفانة والقطاونة والجدع، ٢٠٠٤ : ٩).

ج - توجيه الإستثمارات المحلية إلى بعض القطاعات المرغوب بها: تستخدم دول عديدة السياسة الضريبية في فرض الضريبة ونسب تلك الضريبة لتشجيع قطاعات اقتصادية على الإستثمار مثل قطاع الصناعة أو الزراعة فتقوم بإعفاء تام لتلك النشاطات من الضرائب كما هو الحال في سوريا والأردن اللذين لا يفرضان أي ضريبة على إيراد القطاع الزراعي أو تخفيض نسبة الضريبة المفروضة عليه وهذا بدوره يعمل على حفز الاستثمار بهذا القطاع كما هو الحال في فرنسا التي تعفي من الضريبة جزءا من إيرادات بعض الصناعات المتطورة وبالمقابل قد تلجأ الدولة إلى فرض نسبة ضريبة عالية على القطاعات التي تشعر بزيادة الإستثمار فيها عن حاجة المجتمع ، وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار بهذه القطاعات وتوجيهها إلى قطاعات أخرى أقل إستثماراً(مشري، ٢٠١٠: ٩٥)

د- **توجيه قرارات أرباب العمل** :- فيما يختص بالكميات التي يرغبون في إنتاجها يمكن استخدام الضريبة للتأثير على حجم ونوعية

ساعات العمل وحجم المدخرات ،كما وتستخدم الضريبة لتغيير الهيكل الوظيفي للمجتمع عن طريق إعادة توزيع الموارد البشرية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية (قدي،٢٠٠٣ :١٦٩)

هـ- السياسة الضريبية كأداة للإندماج الإقتصادي : أن التطور في العلاقات الإقتصادية الدولية وبروز التنافس الضريبي بينها من جهة أخرى قاد إلى ظهور ما يعرف بالتنسيق الضريبي والذي يعبر عن مدى الترابط والإنسجام بين الضرائب المختلفة التي يحتويها النظام الضريبي ، فإنَّ تنسيق الأنظمة الضريبية بين الدول يستدي تنسيق المعدلات الأسعار ،الإعفاءات ، التخفيضات الممنوحة ،إضافةً إلى تبادل المعلومات بما يخص ظاهرة التهرب الضريبي، فنجد كثير من الدول تعمل على توحيد أنظمتها الضريبية لأن بدون هذا التوحيد لا يمكن الحديث عن تكامل إقتصادي (مبروكة ، ٢٠٠٦ : ٥٠).

4.الأهداف السياسية: تتمثل أحياناً بفرض ضرائب كمركية عالية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، يكون الهدف منها حماية السلع المحلية من المنافسة الدولية، أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر لمخططات التنمية الاقتصادية الاجتماعية فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل استخدام الضرائب الجمركية من أجل تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول آو الحد منها بغية تحقيق أغراض سياسية، ففي حالة العلاقات الجيدة مع دول معينة تعمل الدولة على خفض أو اعفاء الضرائب الجمركية، أما في حالة العكس فهي تعمل على رفع الضرائب (عفيف،٢٠١٢: ٨).

رابعاً – أدوات السياسة الضريبية

تعتبر السياسة الضريبية مهمة للقانون الضريبي، باعتبارها هي التي تقوم باستخدام القانون الضريبي كأداة لتحقيق الأهداف المرغوبة في المجتمع، حيث هناك العديد من الأدوات التي تستخدمها السياسة الضريبية وهي:

1.المعدل الضريبي(سعر الضريبة):- "يعرف بأنه نسبة ما يدفعه المكلف كضريبة إلى مقدار الوعاء الضريبي أو المادة الخاضعة لها"(آل علي ، ٢٠٠١ : ١٩٦)،وهذا السعر لا يتغير مع إرتفاع مقدار الوعاء الضريبي ولا مع نقص الوعاء ،وبصرف النظر عن ظروف المكلف ويعرف هذا بالسعر النسبي للضريبة ،أما سعر الضريبة التصاعدي هو أن تفرض الضريبة بأسعار تختلف بإختلاف ما يتم فرض الضريبة عليه(الجنابي،٢٠٠٩: ٢١٩) ، بحيث يرتفع السعر(النسبة)التي تُفرض بها الضريبة مع أرتفاع مقدار المادة التي تخضع للضريبة ، وهذا ما يعني مراعاة الظروف الشخصية للمكلف وقدرته المالية في تحديد نسبة الضريبة ،إضافة إلى الأخذ بنظر الإعتبار طبيعة السلعة التي تفرض عليها الضريبة ، وبالذات السلع الإستهلاكية يتم فرض ضريبة بنسبة أقل على السلع الضرورية ، وضريبة بنسبة معتدلة على السلع الشبه ضرورية ، وضريبة بنسبة أعلى على السلع الكمالية (خلف ، ٢٠٠٨ : ١٨٦).

2.الإعفاءات الضريبية :عبارة إسقاط حق الدولة لبعض المكلفين في مبلغ الضريبة الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين وفي ظروف معينة وتكون هذه الإعفاءات دائمة ومؤقتة(قدي ،٢٠٠٣ : ١٦٨)،حيث توجد هناك العديد من أنواع الإعفاءات الضريبية، كالإعفاءات الكلية بحيث يتم إعفاء قطاعات معينة من دفع الضريبة بشكل كلي مثل الإعفاءات الممنوحة للسلطات المحلية، وهناك إعفاءات عائلية

وشخصية يستفيد منها الشخص الطبيعي في المجتمع كالإعفاءات الممنوحة للزوجة وتعتبر هذه الإعفاءات جزئية، وهناك الإعفاءات الاقتصادية التي قد تكون جزئية أو كلية، إذ تستخدم الإعفاءات الضريبية في القانون الضريبي كأداة من أدوات السياسة الضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية كالتشجيع على الاستثمار وتحقيق أهداف اجتماعية كالإعفاءات العائلية، ويتم تحقيق الأهداف الاقتصادية بمنح المشروعات الاستثمارية إعفاءً ضريبيًا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية(حمد الله ، ٢٠٠٥ : ٤٣).

3.التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء :"وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تتمثل بتخفيض بعض أجزاء الدخل من خلال خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، يمكن أن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقة أو جزافية حسب مبلغ يحدده المشرع. وهذا ما يُمكن المكلف بأداء الضريبة من تحقيق وفورات ضريبية ناجمة عن تغير المعدل الحدي للإخضاع نحو الانخفاض من جهة، وتقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة عندما يكون المعدل تصاعدياً أو نسبياً(قدي ، ٢٠١١ : ١٢٠).

4.التخفيضات الضريبية الخاصة بالمعدل :-ويعني ذلك بأن يخضع المكلف القانوني بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات(عفيف،٢٠١٤ : ٣٧).

5.القرض الضريبي:-هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى، وهو يعبر عن إمتياز ضريبي يختص بفئة المكلفين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تقليل مبلغ الضريبة المدفوع أخذاً بنظر الاعتبار لقواعد الضريبة السارية المفعول، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة، وهو لا يمس مقدار المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي (بريشي ، ٢٠١٤ : ١٢٢).

6. تأجيل الضريبة: "وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة بل تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة"، والجدير بالذكر أن هناك كلفاً مهمة تصاحب جميع الحوافز الضريبية كالتأثير السلبي المباشر على الإيرادات الضريبية وأعباء إدارية وبالأخص إذا كانت الحوافز متروكة للتقدير فإذا تعذرت إدارتها بصورة صحيحة فأن هذه الحوافز ستهيئ فرص عدة للقيام بسلوكيات مشبوهة من قبل الإدارات الضريبية وموظفي الحكومة الآخرين والشركات الأجنبية(خلف ، ٢٠١٢ : ٢٣).

شكل (١-٢)أدوات السياسة الضريبية

من إعداد الباحثين

خامساً – التنمية المستدامة وأبعادها

يمكن تعريف التنمية بأنها إستخدام كافة الموارد والإمكانيات المتاحة والممكنة بمختلف أنواعها طبيعية وإقتصادية وإجتماعية توفر للإنسان الحياة الرغيدة في المحيط الذي يعيش فيه ،أما النمو فهو يشير الى الزيادة التلقائية في الناتج والتي تحدث بدون خطط إقتصادية ،أما التنمية فهي تشير إلى عملية تغير هيكلي يتم من خلال إجراءات وتدابير مقصودة وبهذ المعنى يمكن تعريف التنمية على أنها "التغيرات الإقتصادية العديدة الأخرى التي ترافق النمو الإقتصادي"، حيث بات واضحاً أنَّ النمو ذو محتوى كمي ،أما التنمية فأنها تعتبر متغير نوعي وتحولاً في بنية الإقتصاد يأتي بتنوع وتعدد الأنشطة الإقتصادية (جبار ، ٢٠١٢: ٣٦٤).

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول و الهيئات و المؤسسات و الأفراد بقضايا البيئية والمجتمع، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة، وتعرف التنمية المستدامة على إنها تلك العملية التي تقوم بالإهتمام باحتياجات الأجيال القادمة ليس مجرد الإستجابة لتلبية حاجات الجيل الحاضر،إذ عرفها Edwerdbarbier : "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي".

إن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى. كما أنا تتضمن على ضرورة المحافظة على البيئة وعدم تلوثها .

وعرفت كذلك على أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد

تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه "(الرفاعي ،٢٠٠٧: ٢٤).

من التعاريف السابقة يتضح أن للتنمية المستدامة ثلاث خصائص رئيسية(هاشم ، ٢٠١١ : ٢٤٩):

١- الإستمرارية :عملية واعية طويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وهو ما يتطلبه توليد دخل مرتفع يمكن إستثمار جزء منه بما يمكننا من إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد .

٢- تنظيم إستخدام الموارد الطبيعية وتشمل الموارد المتجددة وغير المتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة .

٣- تحقيق التوازن البيئي من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية ،وانتاج الثروات المتجددة مع الإستعمال العادل للثروات غير المتجددة

تتألف التنمية المستدامة من أربعة أبعاد رئيسية وكما مبين في الشكل أدناه

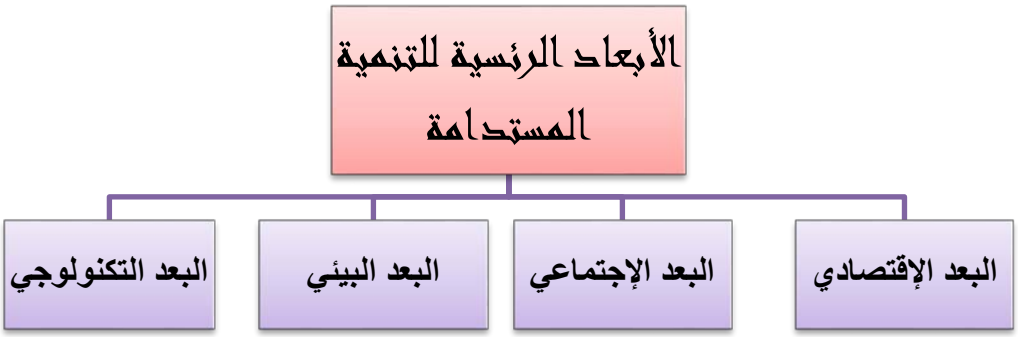

شكل(٢- ٢) أبعاد التنمية المستدامة

من إعداد الباحثة

أ. **البعد الإقتصادي:** يرتكز هذا البعد على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر مع الإستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية ، وتمثل العناصر التالية البعد الاقتصادي: النمو الإقتصادي، العدالة الإقتصادية، إشباع الحاجات الأساسية

يتضح أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف مقارنةً بالدول النامية، أما الدول الفقيرة فتحاول الإهتمام بتوظيف الموارد المتاحة بالمنطقة من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً (حسيني ، ٢٠١٤: ٣٠).

ب. **البعد الاجتماعي:** إجتماعياً إنَّ التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك عن طريق تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في االريف ، وتحقيق قدر عالٍ من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية(البال، ٢٠١٢ : ١٧-١٨)،ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسلط الضوء على الأمور التالية: المساواة في التوزيع؛ المشاركة الشعبية؛ التنوع الثقافي؛

استدامة المؤسسات؛ نمو وتوزيع السكان؛ الصحة والتعليم ومحاربة البطالة .

ج. **البعد البيئي** : وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف ، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة(ناصر ، ٢٠١٠ : ١٣٥-١٣٦)

د . **البعد التكنولوجي:** و يعرف بنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا نظيفة للبيئة، (مقدم وبلخضر ،٢٠٠٧ : ٥١)، و يكون تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لأجل تحقيق أغراض التنمية المستدامة في الاقتصاد المستند على المعرفة، لاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.
- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الحديثة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية.

سادساً –مؤشرات قياس التنمية المستدامة

إن معرفة مدى تحقيق أغراض التنمية المستدامة يستوجب تحكيم هذه النتائج على مجموعة من المؤشرات التي تخص أبعاد التنمية المستدامة، وبالتالي اتخاذ العديد من القرارات الدولية والمحلية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعكس هذا المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقييم بصورة رئيسة لوضع الدول من خلال معايير رقمية ينبغي حسابها ، والتي تساعد في إعطاء شكل واضح عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات التنمية المستدامة، وقبل تناول مؤشرات التنمية المستدامة ، يستلزم التعرف على مصطلح المؤشر والذي يعرف بأنه " تعبير رقمي مطلق أو نسبي أو تعبير لفظي عن وضع سائد أو عن حالة معينة" وأن هذه المؤشرات هي (علي ،٢٠١٥ : ٢٦): .

١. **المؤشرات الإقتصادية** :هي عبارة عن كميات وإحصائيات تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين اثنين هما(عفيف ، ٢٠١٤ : ٦٩):

أ- البنية الاقتصادية: يتم قياسها من خلال معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، وأنَّ أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي: الأداء الاقتصادي: يقاس من خلا ل معدل النمو و نصيب الفرد من الدخل ونسبة الاستثمار من الدخل الوطني.

ب- أنماط الانتاج والاستهلاك: تعد من أهم العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الانتاج غير المستدام التي تستنزف الموارد الطبيعية.

2.المؤشرات الاجتماعية: يتضمن المؤشر الاجتماعي عدة مؤشرات من أهمها (الهيتي، ٢٠٠٦ :)

أ- **المساواة الإجتماعية** في توزيع الموارد وإتاحة الفرص وإتخاذ القرارات وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة وتقاس من خلال مؤشرين الأول هو الفقر ويقاس من خلال نسبة السكان اللذين يعيشون تحت خط الفقر ،ونسبة السكان العاطلين عن العمل والثاني هو المساواة في النوع الإجتماعي ويقاس من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

ب- معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان واهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

ت- **الرعاية الإجتماعية** : تقوم مؤسسات الرعاية الإجتماعية في العراق بتقديم الخدمات لشرائح معينة في المجتمع من ذوي الإحتياجات الخاصة وهم :الأيتام ، المعوقين، المسنين والمقعدين ، العاجزين كلياً سيتم التركيز في هذا البحث على واحدة من المؤشرات الإجتماعية وهي الرعاية الإجتماعية نظراً لتوافر بياناتها مع سنوات البحث يقصد ب الرعاية الإجتماعية "بأنه مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الإستقرار للأفراد والجماعات ،وتحرير الإنسان من الحاجة والحرمان ،والحد من خسائره وحمايته من الأخطار غير الملائمة التي قد يتعرض لها ،سواء أكانت أزمات أم أخطاراً من صنع الإنسان ،مثل الأزمات المالية والحصار الإقتصادي والفقر والبطالة ، أو طبيعية كتعرض الإنسان إلى كوارث الزلزال والمجاعة وإنتشار الأمراض وغيرها من الكوارث التي يكون للطبيعة أثر فيها، وتمثل الرعاية الإجتماعية أحد ركائز العمل الاجتماعي(إبراهيم وحسين ، ٢٠٠٩ : ١٠٩) ،وتهدف سياسات الرعاية الإجتماعية إلى وضع برامج مختلفة من شأنها مقابلة الإحتياجات الأساسية للإنسان بدون تمييز ، بالإضافة الى وضع تشريعات إجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والضمان الإجتماعي والإسكان والتوظيف ،وذلك من خلال إصدار قرارات لتوفير الخدمات الأساسية والارتقاء بها، وتعد سياسات الرعاية الإجتماعية بأنها عمليات توجيه الرعاية الاجتماعية لتتوافق مع أيديولوجية المجتمع وقيمة ،ويشارك في صنعها وتقديرها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وتوضع البرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وفق خطة أو أكثر لمقابلة الحاجات والقضايا المجتمعية العامة بهدف تحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية والأمن الإجتماعي لكل أفراد المجتمع(مطر ،٢٠١٧: ١٣).

سابعاً :الفئات المشمولة بالرعاية الإجتماعية في العراق(قانون الرعاية الإجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤)

- ذو الإعاقة والإحتياجات الخاصة .
- الأرملة، المطلقة، زوجة المفقود التي لديها قاصر أو معوق بالغ عاجز عن العمل كلياً يعيش معها

- اليتيم والعاجز كلياً بسبب المرض أو الشيخوخة
- الطالب المتزوج المستمر بالدراسة لغاية الدراسة الجامعية الأولية اذ لم يكن له معيل مكلف بالإنفاق عليه قانوناً
- الأسر معدومة الدخل أو الي يكون دخلها دون مستوى خط الفقر
- العاطل عن العمل الذي أكمل سن الخامس عشر ،ولم يكن مستمراً في الدراسة وأن يكن مسجلاً في قاعدة بيانات العطلين في أحد مراكز التشغيل .
- المعاق الذي انعدمت قدرته عن العمل أو الحصول عليه بسبب اضطراب قابليته العقلية أو البدنية ، ولا يستحق المعاق الإعانة الاجتماعية إذا كان يتقاضى تقاعداً أو ضمان العوق.

المحور الثالث – الجانب العملي للضريبة والتنمية المستدامة

تعد الموازنة العامة المحور الذي تتركز فيه أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات، حيث تُعَدّ الإيرادات العامة المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها العامة من أجل إشباع الحاجات الضرورية للمجتمع. ومن خلال معطيات جدول(١) يتبين أن الموازنة العامة تتكون من الإيرادات العامة المتوقعة والنفقات العامة المتوقعة ،كما يتضح لنا وجود حالة من التفاوت بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، لسنوات البحث تؤشر على عجز مالي هيكلي متفاوت وهو ما يوحي بوجود خلل هيكلي في الاقتصاد العراقي علماً ان مقدار العجز لسنة ٢٠١٤ قد ارتفعت عن هذه الرقم بسبب حالة الحرب التي يخوضها العراق منذ منتصف العام فضلاً عن إنخفاض حجم الصادرات النفطية العراق، ويرجح ان تشهد موازنة عام ٢٠١٥ عجز يصل مقداره إلى**1,128 154295** للأسباب ذاتها.

جدول(١) نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات والنفقات العامة المبالغ (ترليون دينار)

السنوات	الإيرادات الضريبية الفعلية (١)	إجمالي النفقات (٢)	الإيرادات العامة الفعلية (٣)	الفائض أو العجز	نسبة الإيرادات الضريبية الفعلية / إجمالي النفقات (١)/(٢) %	نسبة الإيرادات الضريبية (١)/(٣)/ إجمالي الايرادات
٢٠١٤	٤٢٦٣٦٨١٠٠٠	١٦٣,٤٠٠٠٠٠٠٠٠	10,5386000000	(1,5286 14)	0.26	4.04
٢٠١٥	٧٣٨٥٣٣٩٠٠٠	٦٦٤,70000000	119,462,429,549	(1,128 154295)	6.18	11.11
٢٠١٦	٣٨٥٠٠٠٠٠٠٠	48506000000	105,895,722,619	(5,73897226)	3.63	7.94

المصدر : وزارة المالية دائرة الموازنة العامة

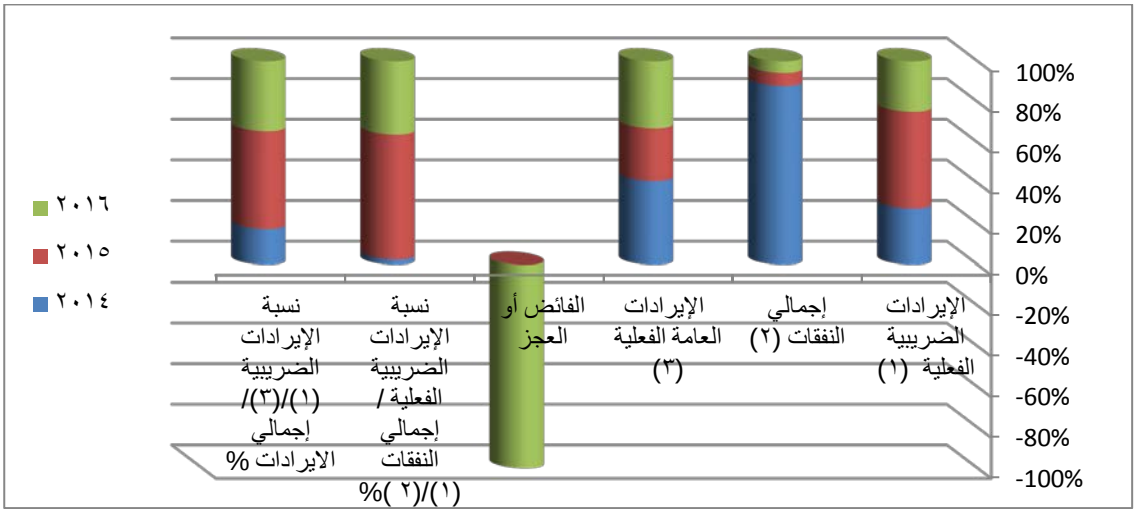

شكل (١-٣) نسبة الايرادات الضريبية من الايرادات والنفقات العامة

من الشكل أعلاه يتبين لنا أن نسبة الإيرادات الضريبية الفعلية إلى الإيرادات العامة الفعلية حققت نسبة مقدارها (**4.04**%) لسنة ٢٠١٤ ،وحققت نسبة مقدارها (**11.11**%) لعام ٢٠١٥ وهي أعلى نسبة حققتها في مدة البحث ، ثم تراجعت عام ٢٠١٦ وبنسبة(٧,٩٤%).

ونلاحظ إنخفاض نسب الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة، إذ بلغت عام ٢٠١٤ بنسبة (٠,٢٦%)، وازدادت النسبة عام ٢٠١٥ الى (٦,١٨%)، ثم إنخفضت النسبة الى (3.63%)عام ٢٠١٦ ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى هيمنة الإيرادات النفطية على جميع الإيرادات العامة، وارتفاع أسعاره عالمياً، كما أن توقف أو تضرر عدد كبير من المشاريع الصناعية جراء الأحداث بعد عام (٢٠٠٣) إضافةً إلى الاستعاضة بضريبة أعادة الأعمار بدلاً من فرض الضرائب الكمركية بسعرها المنخفض (٥%)، وزيادة مبالغ السماحات القانونية ومضاعفتها لاحقا مع ما رافق ذلك عن خفض أسعار الضرائب المباشرة قاد إلى تدني الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية.

ويتبين لنا من الجدول (٢) ان عدد وحدات الرعاية الإجتماعية في العراق بلغ(٩٤) وحدة وتشكل دور رعاية المعوقين أعلى عدد وتبلغ نسبته (٦٤%) وذلك من خلال قسمة العدد على المجموع أما أقل وحدة فهي لدور الحنان للعاجزين كلياً والتي تبلغ بنسبة(2.12%) وكذلك بالنسبة للمستفيدين (الموجودون ، الداخلون ، المغادرون ، العاملون)الذكور والاناث منهم فأن أعلى نسبة تشكل دور رعاية المعوقين وتليها أما دور المسنين والمقعدين أو دور الدولة لرعاية الأحداث والبنات(الأيتام) حيث تكون النسب متفاوتة بينهم وأخيراً دور الحنان للعاجزين كلياً التي تشكل أقل نسبة .

جدول (٢)عدد وحدات الرعاية الإجتماعية وعدد المستفيدين (الموجودين والداخلين والمغادرين والعاملين) الفعلي حسب الجنس ونوع الوحدة لسنة2014

الوحدات	العدد	الموجودون			الداخلون			المغادرون			العاملون		
		ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج

دور الدولة لرعاية الاحداث والبنات	22	242	124	366	73	52	125	68	45	113	218	368	586
دورالمسنين والمقعدين	10	239	134	373	92	38	130	100	39	139	247	105	352
دور الحنان للعاجزين كلياً	2	157	134	291	20	15	35	25	8	33	67	72	139
دور رعاية المعوقين	60	2031	1151	3182	545	313	858	455	280	735	617	1046	1663
المجموع	94	2669	1543	4212	730	418	1148	648	372	1020	1149	1591	2740

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – دائرة الحسابات القومية

ومن بيانات الجدول (٣)يتضح إنَّ عدد وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق بلغ بمقدار ٩٦ وحدة في سنة ٢٠١٥ ، حيث تشكل دور رعاية المعوقين أعلى نسبة (63.5%) من المجموع الكلي ومن ثم تأتي بعدها دور الدولة لرعاية الأحداث والبنات بنسبة (22.9%)ثم دور المسنين والمقعدين بنسبة (11.5%) ثم دور الحنان للعاجزين كلياً بنسبة (2.1"%) وبالمقارنة مع الجدول السابق لسنة ٢٠١٤ فنجد أن هناك زيادة في عدد الوحدات بنسبة (2.1%) حيث كانت عدد الوحدات ٩٤وحدة وكذلك زيادة نسب كل من المستفيدون (الوجودون والدخلون والمغادرون والعاملون) مقارنةً بعام ٢٠١٤.

جدول (٣) عدد وحدات الرعاية الإجتماعية وعدد المستفيدين الموجودين والداخلين والمغادرين والعاملين (الفعلي) حسب الجنس ونوع الوحدة لسنة ٢٠١٥

		الموجودون			الداخلون			المغادرون			العاملون		
الوحدات	العدد	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج
دور الدولة لرعاية الاحداث والبنات	22	303	١٥٠	٤٥٣	١٩٢	١٠٥	٢٩٧	١٣١	٧٩	٢١٠	٢٥١	٣٣٧	٥٨٨
دور المسنين	١١	٢٩٤	194	488	126	85	211	130	76	206	231	114	345

والمقعدين													
دور الحنان للعاجزين كلياً	2	153	128	281	72	50	122	17	5	22	63	65	128
دور رعاية المعوقين	٦١	1946	١١٥٠	٣٠٩٦	398	287	685	483	288	771	619	945	1564
المجموع	٩٦	2696	١٦٢٢	٤٣١٨	788	527	1315	761	448	1209	1164	1461	2625

يوضح جدول (٤)ان مجموع عدد وحدات الرعاية الإجتماعية لسنة ٢٠١٦ في العراق بلغ (٩٨)وحدة ،حيث تشكل دور رعاية المعوقين أعلى نسبة مقدارها (64.3%)من المجموع الكلي ، ثم تليها دور الدولة لرعاية الاحداث والبنات بنسبة (22.4%)ثم بعدها دور المسنين والمقعدين بنسبة (11.2)وأخيراً دور الحنان للعاجزين كلياً بنسبة (٢%) وبالمقارنة مع سنة ٢٠١٥ نجد ازدياد بنسبة (2.1%) في عدد وحدات الرعاية الاجتماعية ،أما عدد المستفيدين الموجودون في وحدات الرعاية الاجتماعية قد انخفض عن السنة السابقة بنسبة (0.1)حيث كان عددهم (4318)مستفيد ومستفيدة في عام ٢٠١٥ ،وكذلك الحال في المستفيدون الداخلون والمغدرون والعاملون قد انخفضت نسبهم مقارنةً بعام ٢٠١٥.

جدول(٤)عدد وحدات الرعاية الإجتماعية وعدد المستفيدين الموجودين والداخلين والمغادرين والعاملين (الفعلي) حسب الجنس ونوع الوحدة لسنة ٢٠١٦

		الموجودون			الداخلون			المغادرون			العاملون		
الوحدات	العدد	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج
دور الدولة لرعاية الاحداث والبنات	22	٢٤٥	١٢٠	365	30	18	48	88	48	136	٢٥٢	316	٥٦٨
دور المسنين والمقعدين	١١	٢١٤	130	344	99	69	168	176	117	293	274	100	374
دور الحنان للعاجزين كلياً	2	١٦٨	148	316	18	11	29	6	7	13	72	49	121
دور رعاية المعوقين	٦٣	٢٠٤٦	1242	3288	328	293	621	228	201	429	677	894	1571
المجموع	٩٨	2673	١٦٤٠	4313	475	391	866	498	373	871	1275	1359	2634

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – دائرة الحسابات القومية

من الجدول (٥) يتضح أن أعلى عدد للمستفيدين والمستفيدات المشمولين برواتب الرعاية الاجتماعية كان في سنة ٢٠١٦ حيث بلغ (**905773**) ،بلغت نسبة الإناث (45.7%) وابتداءاً من سنة ٢٠١٣فأن البيانات تخص المستفيدين من الذكور والإناث ،أما المبالغ المصروفة لسنة ٢٠١٦للمشمولين بشبكة الرعاية الإجتماعية فقد كانات **1108.0** مليار دينار تشكل المبالغ المصروفة للإناث ، ونجد أن هناك زيادة في عدد الأسر المشمولة برواتب شبكة الحماية الإجتماعية بنسة (10.6%) مقارنةً بعام 2015، ونلاحظ دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الإجتماعية المستديمة، ففي عام 2016 بلغت نسبة

المبلغ المصروف على برامج الرعاية الإجتماعية إلى مبلغ الإيرادات الضريبية الفعلية الداخلة للموازنة العامة للدولة (28.78%) وهي أعلى نسبة مقارنةً بعامي 2014,2015

جدول (٥)عدد المستفيدين المشمولين برواتب دائرة الرعاية الإجتماعية للذكور والإناث والمبالغ المصروفة للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٤)

السنوات	دائرة الرعاية الاجتماعية (الذكور)		دائرة الرعاية الاجتماعية (المرأة)		المجموع		
	عدد المستفيدين	المبلغ المصروف (مليون دينار)	عدد المستفيدات	المبلغ المصروف (مليون دينار)	عدد المستفيدين و المستفيدات	المبلغ المصروف (مليون دينار)	الإيرادات الضريبية الفعلية الداخلة الى الموازنة العامة	نسبة تخصيص تمويل للرعاية الاجتماعية على الإيرادات الضريبية الفعلية
٢٠١٤	434015	480,150,917	450282	576,338,175	884297	1,056,489,092	٤٢٦٣٦٨١٠٠٠	24.77
٢٠١٥	390394	475,098,272	428782	569,652,075	819176	1,044,750,347	٧٣٨٥٣٣٩٠٠٠	14.15
٢٠١٦	492202	75,190,756	413571	96,584,975	905773	1,108,000,137	٣٨٥٠٠٠٠٠٠٠	28.78

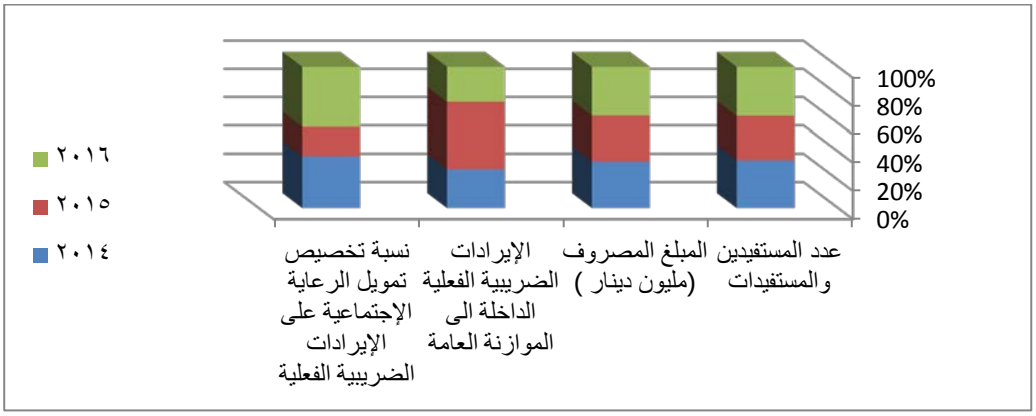

شكل (٢-٣) المبالغ المصروفة من النفقات العامة لعدد المستفيدين والمستفيدات

نلاحظ من الشكل أعلاه إنخفاض نسبة تخصيص تمويل الرعاية الاجتماعية على الإيرادات الضريبية الفعلية في العراق لسنوات البحث وهذا بدوره يجعل من عدم مساهمة السياسة الضريبية بشكل واضح في تمويل نفقات الدولة وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية والضمان الإجتماعي وتوفير فرص العمل ومعالجة أزمة البطالة.

المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً -الإستنتاجات :

١- لا تساهم السياسة الضريبية بشكل فعال في تمويل تمويل نفقات الدولة لكافة القطاعات الخدمات ورفع مستوى البنى التحتية وتدعيمها و تطوير برامج الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين وتوفير فرص العمل ومعالجة أزمة البطالة

٢- ضعف التخصيصات المالية لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية وبما لا ينسجم مع ضخامة اعداد من تنطبق عليه الشروط والضوابط .

ثانياً- التوصيات:

١- تبني إصلاحات اجتماعية تتمحور حول دعم وتنمية المؤشر الاجتماعي ومعالجة التحديات التي تواجه هذا المؤشر من خلال وضع استراتيجية ملائمة تؤخذ بنظر الاعتبار ابعاد التنمية المستدامة (البيئة، المجتمع ، الاقتصاد)لضمان حق الأجيال المستقبلية وادراك أكبر لطبيعة النظام الاجتماعي وتنوعه والتركيز على التنمية البشرية المستدامة لأنها مفتاح التطور وأساسه.

٢- ضرورة العمل على زيادة المبالغ المالية المخصصة لتمويل نفقات الدولة وتدعيم برامج الرعاية الاجتماعية .

المصادر والمراجع

أولاً- القوانين

- قانون الرعاية الإجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤

ثانياً – الكتب :

١- أ بو نصار ، محمد ،" محاسبة الضرائب ضريبة الدخل والمبيعات ، ط١، دائرة المكتب الوطنية ، الأردن – عمان ، ٢٠١١م

٢- آل علي ، رضا صاحب أبو حمد ،" المالية العامة"،ط١، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، العراق- بصرة ، ٢٠٠٢م

٣- الجنابي ، طاهر ،"علم المالية العامة والتشريع المالي"،ط منقحة ، المكتبة المالية ،٢٠٠٩م

٤- الحجازي مرسي السيد ، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨

٥- حجازي، المرسي السيد، "النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق"،الدار الجامعية للنشر،بيروت، 2001م.

٦- خبابة، عبد الله ،" أساسيات في اقتصاديات المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة ، ط ١الجزائر ، ٢٠٠٩ م.

٧- الخطيب ، خالد شحادة و طافش ، نادية فريد ، "الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية" ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨م

٨- خلف ، فليح حسن ،" المالية العامة"، ط١، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الاردن- عمان ، ٢٠٠٨م
٩- دوجلاس موسشين، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،٢٠٠٠م.
١٠- زغدود ، علي،" المالية العامة "،ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، ٢٠٠٦م
١١- السويسي ، فاطمة ،" المالية العامة موازنة الضرائب"، المؤسسة الحديثة للكتاب، ليبيا ، ٢٠٠٥م.
١٢- صيام ،وليد زكريا والخداش ،حسام الدين مصطفى و العكشة ،وائل عودة و خياطة، مروان عبد الوهاب ،"الضرائب ومحاسبتها"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ودار الصفاء للنشر والتوزيع- عمان- طبعة ثانية، ١٩٩٧م
١٣- عفانة ، عدي والقطاونة، عادل والجدع،أحمد،" الجديد في المحاسبة الضريبية وفق قانون ضريبة الدخل الأردني المعدل رقم (٢٥)لسنة ٢٠٠١ والمطبق اعتبارا من ٢٠٠٢/١/١ ، الأردن ، ٢٠٠٤ م
١٤- قدي، عبد المجيد ،"المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية "،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط٢، الجزائر ، ٢٠٠٥م.
١٥- محرزي ، محمد عباس،"أقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، ٢٠٠٣م.
١٦- مراد ، ناصر ،"فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠١١م.
١٧- مطر ، حازم محمد إبراهيم ،"مبادئ الرعاية الإجتماعية"، ط١،: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،المانيا ، ٢٠١٧م.
١٨- المهايني ،محمد خالد و الحبش ،خالد الخطيب ،" المالية العامة والتشريع الضريبي" ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٦م.
١٩- هيتي ،نوزاد عبد الرحمن والخشالي، عبد اللطيف ،" المدخل الحيث في إقتصاديات المالية العامة"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

ثالثاً الرسائل والاطاريح الجامعة :

١- خلف،عدي عبد الرزاق زيدان ،" دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي "بحث تطبيقي للمدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠"، مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في الضرائب،٢٠١٢م

٢- بريشي ، عبد الكريم،"دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني"،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، الجزائر ، ٢٠١٤م.
٣- حسيني ، مريم ،" أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في في التنظيم السياسي والإداري ، ورقلة ،
٤- حمد الله ، مؤيد ساطي جودت ،" دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الإقتصادية في فلسطين "،قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ٢٠٠٥م.
٥- عفيف، عبد الحميد ،"فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة" دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٢)، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، الجزائر ،٢٠١٤م.
٦- لبال، نصر الدين،" الحكومة المحلية في إرساء المدن المستدامة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة تخصص ادارة الجماعات المحلية والأقليمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي ، ورقلة ،٢٠١١- ٢٠١٢م.
٧- مبروكة ، حجار ،"أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الإستثمار في المؤسسة"، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف، الجزائر ، ٢٠٠٦م.
٨- مسيمي، دلال عيسى موسى ،" دور السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين"، قدمت لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية ، ٢٠٠٦م.
٩- مشري ، حم الحبيب،"السياسة الضريبية وأثرها على الإستثمار"، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق-تخصص ادارة أعمال ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٢م.
١٠-نابتي ، رحمة ،" النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٣-٢٠١٤م.
١١-نوري ، يحيى،"دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار في الدول النامية "،مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والمالية ،جامعة العربي بن مهيدي البواقي ، الجزائر ،٢٠١٣م.

رابعاً-المجلات والدوريات:

١- د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ،مجلة شؤون عربية،القاهرة،العدد ١٢٥ ، ٢٠٠٦م.
٢- علي ،آمنة حسين صبري ،" الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة- طرق القياس والتقييم" مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٣٢ ، ٢٠١٥م

٣- المحمدي ،ناظم عبد الله عبد ،" تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة ٢٠٠٥- ٢٠١٢ "، عدد خاص ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المؤتمر العلمي الثاني ، ٢٠١٢م

٤- مقدم عبيدات و بلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٠٧، ٢٠٠٧م.

٥- ناصر، مراد ،" التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، مجلة التواصل ، العدد ٢٦ جوان ٢٠١٠م.